

إقرار غير قابل للإلغاء أو الرجوع فيه نهائياً

البند الأول: الأمانة وعدم الإفصاح

المشار إليه الطرف الأول

العنوان/

المشار إليه الطرف الثاني

أقر أنا /

الرقم القومي/

الي/ الممثل القانوني لمؤسسة /أسوة لحلول الأعمال

العنوان / مصر مدينة الشيخ زايد شارع الفيروز الرقم الضريبي 565407309

أن هذا إقرار مني أنا الطرف الأول الي الطرف الثاني وألتزم بكل البنود الواردة به وهم عشر بنود

البند الثاني: تعريف المعلومات السرية

لأغراض هذا الإقرار ، يُقصد بـ المعلومات السرية جميع البيانات والمعلومات، سواء كانت مكتوبة أو شفوية أو إلكترونية أو رقمية أو فنية أو مالية أو إدارية أو تدريبية، بما في ذلك – دون حصر – بيانات العملاء والموردين والموظفين وغيرها .
الأنظمة والبرمجيات وقواعد البيانات وبيانات الدخول .
الخطط التشغيلية، الاستراتيجيات، النماذج، الإجراءات، السياسات
أي معلومات أو أدوات أو معارف يتم الاطلاع عليها أو تعلمها خلال فترة التعاون أو التدريب

البند الثالث: نطاق السر

يلتزم الطرف الأول المتلقي للمعلومات بما يلي
المحافظة التامة على سرية المعلومات وعدم إفشائها أو تسريبها أو إتاحتها لأي طرف ثالث غير مخول .
عدم استخدام المعلومات السرية إلا للغرض الذي تم الإفصاح عنها من أجله فقط
عدم نسخ أو إعادة إنتاج أو تخزين أو نقل المعلومات السرية إلا بالقدر اللازم لتحقيق الغرض المتفق عليه

البند الرابع: مدة الالتزام بالسرية

تسري أحكام السرية الواردة في هذا الإقرار خلال مدة التعاون/التدريب، وتستمر بعد انتهائها لمدة (24) شهرا ،
أو إلى حين تصبح المعلومات متاحة للعامة بشكل مشروع بعد إنتهاء مدة هذا الإقرار

البند الخامس: الاستثناءات

لا تشمل المعلومات السرية ما يلي
المعلومات التي أصبحت متاحة للعامة دون مخالفة لهذا الإقرار
المعلومات التي كانت بحوزة الطرف المتلقي بشكل مشروع قبل الإفصاح عنها
المعلومات التي يلتزم بالإفصاح عنها بموجب حكم قضائي أو أمر نظامي للدولة، على أن يتم إشعار الطرف الآخر بذلك – إن أمكن

البند السادس: عدم التحايل والمسؤولية

يقر الطرف الأول المتلقي بعدم جواز التحايل على هذا الإقرار بأي وسيلة، بما في ذلك توكيل أو إشراك أي شخص أو جهة أخرى بشكل مباشر أو غير مباشر .
ويكون الطرف الأول المتلقي مسؤولاً ومسؤولية كاملة عن أي إخلال أو استخدام غير مشروع للمعلومات في حق الطرف الثاني

البند السابع: الجزاءات والتعويض

يترتب على أي إخلال بأحكام هذا الإقرار مسؤولية قانونية كاملة، ويحق للطرف المتضرر المطالبة بالتعويض عن جميع الأضرار المباشرة وغير المباشرة، دون الإخلال بحقه في اتخاذ أي إجراءات نظامية أخرى.

البند الثامن: القانون الواجب التطبيق والاختصاص القضائي

يخضع هذا الأقرار وتفسر وفقاً للأنظمة المعمول بها في جمهورية مصر ، ويكون الاختصاص القضائي للمحاكم المختصة فيها الحق لكل من الطرفين توكيل أو تفويض الممثل القانوني لهما أمام الجهات المختصة.

البند التاسع: أحكام عامة

. لا يجوز التنازل عن هذا الإقرار أو أي من الحقوق أو الالتزامات الناشئة عنها
(إلا بموافقة خطية مهمة بختمها ومسبقة بصحة توقيع بنكية من الطرف الثاني وموثقة بالشهر العقاري)
. يتمثل هذا الإقرار كامل التفاهم بين الأطراف، وتلغي أي اتفاقات أو تفاهات سابقة
. في حال بطلان أي بند قانوني ، تبقى البنود الأخرى في هذا الإقرار صحيحة ونافذة
. لايجوز لي التشويش أو للحاق سمعة سيئة بالشركة وبأي فرد أو مؤسسة أو شركة ذات صلة بها
. كما أخلي مسؤولية الطرف الثاني من أي إلزام مالي أو قانوني عليا لدي الغير في أي وقت ومكان كان
. لايجوز لي التعامل باسم الشركة في الإتفاقات والعقود وتحصيل الأموال أو أي شئ ملزم قانونيا للطرف الثاني إلا بتفويض وتوكيل موضح به الصلاحيات الموكلة لي.

البند العاشر: التصديق

تم تحرير هذا الإقرار للعمل بموجبه للطرف الثاني والإلزاما علي الطرف الأول ساري من وقت وتاريخ التصديق
ويعمل به قانونيا طبقا لقانون المصري المعمول به داخل وخارج البلاد

الطرف الأول

بصمة

تصديق